Reconstruction strategies in Syria
"Priorities and obstacles"

Nidal Shaboul [*]
Dr. Afif Haider [**]
Dr. Zulfiqar Abboud [***]

(Received 6 / 1 / 2026. Accepted 6 / 4 / 2026)

□ ABSTRACT □

After years of war, Syria faces a complex reality that necessitates a comprehensive approach to reconstruction. The task is no longer limited to repairing buildings and infrastructure; it has become essential to rebuilding people, society, and the state. Therefore, this study aims to identify reconstruction strategies in Syria by focusing on key intervention priorities and understanding the context surrounding the construction and development process. The main priorities include rehabilitating vital infrastructure, particularly the energy, water, and housing sectors, as well as revitalizing productive sectors and generating employment opportunities. The study also emphasizes the importance of investing in human capital, achieving political and economic stability, and strengthening the role of public institutions in managing the reconstruction process.

However, these strategies face a number of obstacles, most notably the limited financial resources to date, weak institutional and regulatory frameworks, and ongoing political and security challenges. Furthermore, regional and social disparities resulting from the conflict constitute an additional factor that limits the effectiveness of implemented policies. The study concludes that the success of reconstruction in Syria hinges on adopting a long-term, integrated vision based on good governance, phased planning, and linking reconstruction to comprehensive development goals.

Keywords: Reconstruction, the Syrian economy, sustainable development, infrastructure, general strategies

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**PhD Student, Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.**
nedal.shabboul@latakia-univ.edu.sy.

[**]**Professor in the Department of Economics and Planning, specializing in International Relations, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.**

[***]**Assistant Professor in the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, University of Latakia, Latakia, Syria.**

استراتيجيات إعادة الإعمار في سورية

"الأولويات والعقبات"

نضال شبول [*]

د. عفيف حيدر [**]

د. ذوالفقار عبود [***]

(تاريخ الإيداع 6 / 1 / 2026. قبل للنشر في 6 / 4 / 2026)

□ ملخّص □

تواجه سورية بعد سنوات طويلة من الحرب واقعاً مركباً يتطلب مقاربة شاملة لإعادة الإعمار، إذ لم يعد الأمر مقتصراً على ترميم الأبنية والبنى التحتية، بل أصبح ضرورة لإعادة بناء الإنسان والمجتمع والدولة، لذلك هدف البحث إلى تحديد استراتيجيات إعادة الإعمار في سورية من خلال التركيز على أولويات التدخل الأساسية، ومعرفة الواقع المحيط بعملية البناء والتنمية، وتتمثل الأولويات الرئيسة في إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية، ولا سيما قطاعات الطاقة والمياه والإسكان، إلى جانب إعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية وتوليد فرص العمل، كما تؤكد الدراسة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز دور المؤسسات العامة في إدارة عملية الإعمار.

في المقابل تواجه هذه الاستراتيجيات مجموعة من العقبات، أبرزها محدودية الموارد المالية حتى الآن، وضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية، فضلاً عن استمرار التحديات السياسية والأمنية، كما تشكل التباينات المناطقية والاجتماعية الناتجة عن الصراع عاملاً إضافياً يحد من فاعلية السياسات المتبعة، وتخلص الدراسة إلى أن نجاح إعادة الإعمار في سورية يرتبط بتبني رؤية تكاملية طويلة الأمد تقوم على الحوكمة الرشيدة، والتخطيط المرحلي وربط الإعمار بأهداف التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: إعادة الإعمار، الاقتصاد السوري، التنمية المستدامة، البنية التحتية، الاستراتيجيات العامة.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **طالب دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**
nedal.shabboul@latakia-univ.edu.sy

[**] **أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط، اختصاص علاقات دولية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**

[***] **أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

تُعد استراتيجيات عملية إعادة الإعمار في سورية من أبرز القضايا تعقيداً في سياق دراسات ما بعد الحرب نظراً لتداخل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولخصوصية السياق المحلي والإقليمي الذي تتم فيه، فقد أفرزت سنوات الصراع واقعاً اقتصادياً وتنموياً مختلاً، اتسم بتراجع البنية التحتية وتآكل القدرات الإنتاجية وتفكك وهجرة جزء من رأس المال البشري والمؤسسي، وفي هذا الإطار لم يعد من الممكن التعامل مع إعادة الإعمار بوصفها عملية تقنية لإعادة بناء المرافق المادية، بل باتت تتطلب استراتيجيات شاملة تستند إلى تحديد دقيق للأولويات، وتحليل موضوعي ومناقشة واقع العقبات البنيوية والظرفية التي تعيق تنفيذها، وعليه تكتسب دراسة استراتيجيات إعادة الإعمار في سورية أهمية علمية خاصة، لما توفره من فهم أعمق لمسارات التعافي وصولاً إلى اقتراح حلول استراتيجية وبدء عملية البناء والإعمار وإلقاء الضوء على إمكانات تحقيق تنمية مستدامة في بيئة ما بعد الصراع.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

[1] دراسة (الأحمر ونانو، 2017) بعنوان: اقتراح استراتيجية لإعادة الإعمار بعد الكوارث والحروب (حالة دراسية استراتيجية إعادة الإعمار في سورية).

تناول البحث باستخدام أسلوب وصفي تحليلي استراتيجية الاستعداد للكوارث وزيادة قدرة المجتمع على مواجهتها وتحقيق عمليات إعمار شاملة ومستدامة، إذ قدمت مقترحات حول مراحل استراتيجية إعادة الإعمار، والتوصيات الخاصة باعتماد خطة وطنية لكل مرحلة بتفاصيلها، وإنشاء مركز أو هيئة للاهتمام بموضوع الكوارث ودور المجتمع والمؤسسات من خلال التوعية والاستفادة من التجارب السابقة.

[2] دراسة (الحلبية، 2018) بعنوان: استراتيجيات إعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث في سورية (مدينة حماة نموذجاً).

هدف البحث إلى استخلاص استراتيجيات إعادة الاعمار بالاستفادة من التجارب العالمية، مستخدماً المنهج النظري الوصفي والتحليلي الميداني.

وتوصل بالنتيجة إلى وجود اختلاف وتمايز النسيج الحضري في المدينة وعدم وجود برامج توعية منظمة، ومنها قدّم التوصيات العامة من أهمها المتعلقة بالدولة وضرورة احداث هيئة عليا لإعادة الاعمار وانشاء مركز وطني فاعل للاهتمام بموضوع الكوارث.

[3] دراسة (عربش، 2019) بعنوان: الاطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية: الأسس النظرية والمقاربة الوطنية وتكامل السياسات.

هدف البحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى تقديم مقاربة كلّية لإعادة الاعمار من وجهة نظر الاقتصاد السياسي وقدّم تشخيص لمسار التنمية الماضي ومفاعيل الحرب ضمن اطار استراتيجي منبثق من الارث الحضاري والرؤية المستقبلية لسورية.

وتوصل إلى عدة استنتاجات منها أن بيئة عمل الاقتصاد السوري تحتاج لتكون سباقة وليست لاحقة لتأطير ممارسة النشاط الاقتصادي، واقترح تقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع واعتماد مقاربة خلاقة في تشخيص الواقع لإعادة الاعمار عبر ادماج استراتيجيات متعددة في آن واحد.

[4] دراسة (عبود، 2020) بعنوان: دراسة بعض تجارب إعادة الاعمار وتلاؤمها مع الاحتياجات الانسانية.

هدف البحث إلى إلقاء الضوء على تجارب إعادة الاعمار وتقييمها في الدول الأخرى للخروج باستراتيجية متكاملة والقيام بأعباء إعادة الاعمار، مستخدماً الأسلوب التجميعي، وتوصل إلى نتائج منها أن الحرب تدمر التاريخ والهوية، وقدّم توصيات حول اعتماد استراتيجية إدارة الازمات وإعادة الاعمار.

[5] دراسة (الخطيب، 2024) بعنوان: إعادة الإعمار الاستراتيجي في سورية: تحويل التحديات إلى فرص.

قدّم البحث خارطة طريق شاملة بهدف إلى تحويل التحديات إلى فرص، لإعادة بناء البنية التحتية باستخدام منهجيات علمية ونماذج رياضية، وضرورة الدمج بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي، كما تناول التحديات مثل حقوق الملكية، التكاليف الكبيرة لإعادة الإعمار، وتعويضات وإعادة تخطيط المناطق المدمر، وأوصى البحث بمعالجة هذه المشكلات وتحقيق نجاح في عملية إعادة الإعمار.

[6] دراسة (التركاوي، 2025) بعنوان: التحديات الاقتصادية والتنموية في سورية بعد انهيار حكم بشار الأسد.

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات الراهنة التي تعترض عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، واستكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة، وتحليل الإشكاليات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد السوري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل البحث إلى أن عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية مهمة شاقة تتطلب رؤية استراتيجية شاملة وإصلاحات مؤسسية جذرية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

[7] The Red Draqon in the Land of Jasmine: An Overview of China's Role in the Syrian Conflict, (Akil and shaar, 2021).

بعنوان: "التنين الأحمر في أرض الياسمين "نظرة عامة على دور الصين في الصراع السوري".

هدف البحث إلى تقديم موجز عن العلاقات الصينية السورية ودور الصين في النزاع السوري ومصالحها الأمنية والتجارية والمساعدات في سورية، وقدّم دراسة عن الاستثمارات والمشاريع الممكنة في إعادة الإعمار عبر مبادرة الحزام والطريق بأسلوب وصفي تحليلي.

وتوصل بالنتائج إلى محاولات الصين لعب دور أكبر في الشرق الأوسط وتحقيقها توازن دقيق من خلال تعزيز مصالحها الجيوستراتيجية بسياسة غير تدخلية، وأن الصين لعبت دور مقعد خلفي لدعم سورية في المسرح الدولي وتقديم المساعدات لمكافحة الإرهاب وأنها شريك طبيعي لا غنى عنه في إعادة إعمار سورية، وتلك المحاولات لملء الفراغ الأمريكي يمكن أن تتم من خلال دور اقتصادي في بلاد الشام والشرق الأوسط كله.

[8] " Evaluating Sustainability in Post-Conflict Reconstruction: A Case Study of Blast-Damaged Buildings Without Structural Collapse Risk in Syria " (Rezk. J, et al. 2025).

بعنوان: تقييم الاستدامة في إعادة الإعمار بعد النزاعات" دراسة حالة للمباني المتضررة من الانفجارات والتي لا تشكل خطر انهيار هيكلي في سورية".

هدف البحث إلى تقديم نموذج تقييم متكامل يساعد صناع القرار في تحديد أي المباني يجب إعادة ترميمها أو هدمها أو الحفاظ عليها للمستقبل، باستخدام نموذج القيمة المتكامل للتقييم المستدام (MIVES) مع طريقة دلفي الاستشارية لتحديد معايير الاختيار، وتوصل إلى نتائج منها أن خيار الترميم هو الأفضل، وأوصى البحث بالاستفادة من هذه الدراسة في الأبحاث المستقبلية.

[9] "The Challenges of Reconstruction after Syria's Devastation" (Khoulani. I, 2025).

بعنوان: تحديات إعادة إعمار المناطق المدمرة في سورية.

ركز البحث على حجم الدمار بعد الحرب، وأبرز أن إعادة الإعمار تحتاج إلى تمويل ضخم وخبرات هندسية، إضافة إلى بيئة سياسية مستقرة، ناقش البحث مشكلة حقوق الملكية والقوانين والمخططات التنظيمية والتي حرمت كثيراً من المواطنين من أملاكهم، وأوصى بضرورة تفعيل العدالة الانتقالية بالتوازي مع التنمية.

ومن نتائجه التوجه إلى دعم الحلول الاسعافية، مثل دعم قطاعات الغذاء والمياه والطاقة، وإصلاح شبكات المياه والكهرباء والعمل على جلب التمويل الدولي والإقليمي، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وهذا يتطلب وجود استقرار أمني وسياسي عبر وجود حكومة دستورية وتوافقية.

[10] "Syria's Post-Conflict Recovery: Challenges and Prospects for Reconstruction and Stability", (Mahl. B, 2025).

عنوانها: تعافي سورية بعد النزاع: التحديات وآفاق إعادة الإعمار والاستقرار.

تناول البحث مرحلة ما بعد سقوط النظام في ديسمبر 2024، استكشاف التحديات والفرص الأساسية التي تواجه عملية الانتقال في سورية، وتقيّم التطورات الأخيرة، بما في ذلك الإعلان الدستوري والدبلوماسية الإقليمية الناشئة، مع تحليل الخطوات اللازمة لدعم دولة سورية مستقرة وشاملة وذات سيادة، مستخدماً المنهج الوصفي بأسلوب نظري مؤكدة أن الانتقال السياسي يفتح نافذة للتجديد، لكن التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية مترابطة، وانتهى البحث إلى أن الحكم الشامل والإصلاحات الموثوقة والتعاون الإقليمي والدولي ضرورية لبناء دولة مستقرة، و أنه يجب تركيز الانتقال إلى عمليات سياسية شاملة وعدالة انتقالية ذات مصداقية وإطار انتخابي شفاف.

في الوقت نفسه، يتطلب التعافي الاقتصادي جهود إعادة إعمار منسقة وإعادة دمج إقليمي ودعماً خارجياً كبيراً.

التشابه والاختلاف:

جميع الدراسات اتفقت مع الدراسة الحالية بتناول موضوع إعادة الإعمار في سورية، واعتمدت بغالبها على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، كما اتفقت بتحديد غالبية التحديات، وتوافقت دراستنا أيضاً مع بعض الجوانب النظرية المذكورة في تلك الدراسات من حيث المفاهيم والمقترحات.

أما ما يقدمه البحث الحالي:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تبني الدراسات السابقة أفكار مطبقة على بعض الدول في مجال إعادة الاعمار على اعتبار توافق جميع الأسباب المؤدية للنزاعات والحروب في كل الدول المستهدفة، إذ يسهم هذا البحث في تبيان الأولويات لتحقيق تقدم عملي في مجال إعادة الاعمار في سورية مع امكانية بناء بنية تحتية تساعد في استخدام التكنولوجيا الحديثة لاختصار زمن إعادة البناء والاعمار.

مشكلة البحث:

رغم مرور سنوات على النزاع في سورية، ما تزال عملية إعادة الإعمار تواجه عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية، في حين تبرز فرص يمكن أن تجعلها مدخلاً لإعادة بناء الدولة والمجتمع رغم وجود تحديات مختلفة.

من هنا تظهر الفجوة البحثية في غياب نموذج تحليلي يحدد أولويات إعادة الاعمار في سياق دولة ما بعد الحرب، وعليه يبرز السؤال الإشكالي: كيف يمكن تحديد أولويات واقعية لإعادة الإعمار في سورية في ظل عقبات بنيوية مستمرة ومدى تأثير العقبات في امكانية تنفيذ الاستراتيجيات المطروحة بما يوازن بين الأولويات والعقبات القائمة.

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

- أكاديمية "علمية": يسهم في إثراء الدراسات المتعلقة بإعادة الإعمار في الدول الخارجة من النزاعات.
- تطبيقية "عملية": يقدم توصيات لصناع القرار حول آليات دعم سورية في مرحلة ما بعد الحرب.
- وطنية "مجتمعية": يوضح دور إعادة الإعمار في تحسين حياة المواطنين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- تحديد حجم الدمار والخسائر الاقتصادية والاجتماعية في سورية.
- تحديد الأولويات التي يمكن أن تدعم عملية إعادة الإعمار (استثمارات، تنمية بشرية).
- استعراض التحديات التي تعيق العملية (العقوبات، التمويل، الاستقرار السياسي).
- اقتراح استراتيجيات عملية لإعادة الإعمار تراعي البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فرضيات البحث: الفرضية الأساسية:

- إن نجاح استراتيجيات إعادة الإعمار في سورية يعتمد على التوافق بين تصميم الاولويات وقدرة المؤسسات على تنفيذ المشاريع بفاعلية ومدى التنسيق بين المشاركين المحليين والدوليين.

أما الفرضيات الفرعية تتمثل في:

- يوجد علاقة طردية ايجابية ذات دلالة بين مستوى الاستقرار وقدرة الدولة على تنفيذ أولويات اعادة الاعمار.
- إن دور الدعم الدولي والاستثمارات الخارجية متعددة الأطراف يمكن أن يسرّع من وتيرة إعادة الإعمار والعكس صحيح فقد يؤثر على تصميم الأولويات وفق تضارب المصالح في تنفيذ المشاريع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث ضمن إطاره التخصصي في العلاقات العامة:

- الأسلوب الوصفي التحليلي، لوصف الواقع السوري بعد الحرب ومعرفة بيانات الدمار والخسائر.
- والمنهج الاستشرافي: لاستشراف السيناريوهات المستقبلية لإعادة الإعمار في سورية.

محددات البحث:

وضعت الدراسة ضمن المحددات الآتية:

- المحددات الموضوعية: الدراسة نظرية تحليلية تتناول الجانب الاستراتيجي لإعادة الإعمار دون الدخول في تفاصيل تقنية هندسية أو مالية دقيقة.
- المحددات المكانية: أراضي الجمهورية العربية السورية.

– المحددات الزمانية: الفترة الزمنية من 2011 حتى 2024.

في المناقشة:

أولاً_ الاطار النظري لإعادة الاعمار

إن إعادة الاعمار ليست عملية هندسية تنظيمية لإصلاح البنية التحتية المادية بل هي عملية مركبة تعيد إنتاج بنية الدولة ككل، وتبرز هنا الحالة السورية المعقدة لتحديد أولويات استراتيجية ليست فقط فنية، تبدأ من البنية التحتية التي تمهد لتنشيط المرحلة اللاحقة المتعلقة بالاقتصاد، كل ذلك ليظهر حقيقة أن المشكلة مالية أم مؤسسية في سورية وهنا يتضح هل الدور المناط هو للدولة أم للقطاع الخاص؟.

1-1- مفهوم إعادة الإعمار:

هو عملية استراتيجية شاملة تتخطى إعادة إعمار البنية الفيزيائية[1] وتطويرها لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية الثقافية الاجتماعية والتكنولوجية، وتبحث إيجاد الحلول ومعالجة الأسباب والتكاليف المختلفة.[1]

تعريف إعادة الإعمار: هو إعادة بناء الإطار الاجتماعي والاقتصادي وتهيئة الظروف لإقامة مجتمع يعمل في زمن السلم وخصوصاً الحوكمة وسيادة القانون والعودة إلى الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير.[2]

الجهات التي يجب أن تشارك في عملية إعادة الإعمار:

من خلال المراحل الزمنية لإعادة الإعمار تنحصر المشاركة في: "الدولة/الحكومة –المجتمع المدني/الأهلي – منظمات المجتمع الدولي الحكومية وغير الحكومية –المنظمات الإقليمية/دول الجوار والأصدقاء".[3]

مكونات برنامج إعادة البناء والتنمية:[4]

– المكون الإنمائي: من إنقاذ حياة الأفراد وإعادة المهجرين وتأمين حاجاتهم الإنسانية والسكنية.

– المكون التنموي: استمرار حياة الأفراد بمعيشة تتحسن باضطراد.

1-2- التحولات المطلوبة في عملية إعادة البناء والتنمية:

تمر عملية إعادة البناء والتنمية بعدة تحولات جوهرية تتمثل في:[5]

التحول الأمني: من انعدام الأمن إلى حالة الأمن والأمان.

التحول السياسي: إلى نظام تشاركي تتعزز فيه حقوق الإنسان والتشاركية الحقيقية وتعديل البيئة التشريعية من قوانين وغيرها.[6]

التحول الاجتماعي: خفض المواجهات المسلحة ومتابعة المصالحة الوطنية. [7]

التحول الاقتصادي من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام الديناميكية، وهذا التحول يمر بعدة مراحل:[8]

– مرحلة اقتصاديات الحرب: وفيها أنشطة غير قانونية وانتشار الفساد والتخريب التي تزيد من أعباء عملية إعادة البناء.

– مرحلة اقتصاديات السلام: مرحلة انتقالية حول تطبيق سياسات وخطط وبرامج إعادة البناء.

– مرحلة اقتصاديات التنمية: وهي مرحلة التطور عبر الزمن.

[1] يقصد بها استعادة بناء المساكن والمباني إلى ما كان عليه سابقاً.

1-3- الوضع العام المحيط بعملية إعادة البناء والتنمية في سورية:

تجاذبت الفترات الزمنية والظروف التي أحاطت بعملية البناء والتنمية منذ 2011:[9،10]

- الحرب في سورية منذ 2011م حتى الآن: مزّقت النسيج الاجتماعي الفريد من نوعه الذي كان قائماً في سورية[11] وأدت إلى اختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وديمغرافية مع خسائر مادية كبيرة جداً وخسائر بشرية، مع وجود تباين جغرافي في مستويات هذه الاختلالات بين المدن والمناطق وجزء من الاختلالات والمشاكل الاقتصادية[8] والواقع يفرض خطط وبرامج ميدانية تحقق الأهداف الموضوعة.

- الحالة السورية بعد الحرب[12،13]: إنَّ ملامح خصوصية الحالة السورية تكمن في وجود عدد كبير من النازحين والمهجرين واللاجئين داخلياً وخارجياً، ووجود دمار كبير وكثرة المتدخلين وتضارب المصالح وضياع هوية الاقتصاد السوري والبنية الاستثمارية، وضعف الإمكانات والموارد المتاحة.

- شمولية التدمير للاقتصاد السوري[7،8] وذلك من خلال معايير هي:

معيار الملكية: تدمير منشآت ومؤسسات عامة وخاصة ومشتركة.

معيار القطاع الاقتصادي: شمل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات... الخ.

معيار حجم الخسائر: حيث الأرقام الهائلة في حجم الخسائر.

يبين الجدول (1) تقديرات حجم دمار البنية الفيزيائية حسب القطاع في الفترة مابين(2011–2024):

القطاع	قيمة الأضرار المباشرة (مليار دولار)	نسبة القطاع من إجمالي الأضرار	مؤشر الدمار (النسبة من القدرة الأصلية)
الكهرباء والطاقة	29.7	% 27.5	% 64
المياه والصرف الصحي	8.1	% 7.5	% 46
النقل والطرق	14.2	% 13.1	% 51
السكن	33.1	% 30.6	% 38
التعليم	6.8	% 6.3	% 42
الصحة	4.3	% 4.0	% 37
الصناعة والتجارة	11.8	% 10.9	% 44
الإجمالي	108 مليار دولار	% 100	—

مصدر الجدول (World Bank, 2024)

يتضح من الجدول أن البنية التحتية تشكل حوالي نصف حجم الدمار الكلي، ما يؤكد أن المشكلة ذات طابع هيكلي اقتصادي قبل أن تكون عمرانية، مما يدل أن تدمير شبكات الطاقة والنقل يفسر استمرار الركود الاقتصادي حتى الآن.

1-4- تكلفة إعادة بناء الاقتصاد السوري:

تشير التقديرات الاجمالية لتكلفة اعادة الاعمار بأشكالها المادية والاقتصادية إلى:[14،15،16]

التكلفة البشرية: كانت نتيجة الحرب واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية والاقتصادية مع ازدياد فقدان العنصر البشري والعامل الاقتصادي والذي لم تستطع الاحصائيات الرسمية تحديده بدقة حتى الآن، حيث انخفض عدد السكان وزادت البطالة وانخفض مؤشر التنمية البشرية ونزح الكثير قسراً، وتضرر الأطفال وتعليمهم بسبب نقص المدارس وتقلص نظام الرعاية الصحية نظراً لهدم البنية التحية والمراكز الطبية، وتدهورت أوضاع المرأة داخل سورية وخارجها

بسبب قلة العمل وعدم حصولها من الخدمات الطبية وخدمات التعليم بما يكفي، فازداد الفقر في ظل عدم إمدادات المياه ومحدودية الموارد الغذائية وخدمات الصرف الصحي.[11،15]

التكلفة المادية: من خلال الاستعانة بالتصوير عبر الأقمار الصناعية ووسائل التواصل والمعلومات الرسمية والأهلية تبين اشتداد وازدياد الأضرار والاحتياجات عام بعد عام منذ 2011م وأصبحت كبيرة جداً في جميع القطاعات وبنيتها التحتية وقدرت "حسب تقرير البنك الدولي 2025" بمبلغ 216 مليار دولار.[11]

التكلفة الاقتصادية: تراجع النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات أو توقفه نتيجة الحرب فقد ألحقت بهيكل الاقتصاد الكلي أضراراً كبيرة حيث حولت الموارد من الإنتاج إلى العسكرة، وتعطلت حركة التجارة وانخفض مستوى النمو الاقتصادي وانخفاض الكفاءات بسبب الوفاة أو الهجرة فتراجع الناتج المحلي غير النفطي من 67,5 مليار دولار عام 2011 إلى 21,4 مليار دولار عام 2024.[11]

ويبّين الجدول (2) تقديرات تكلفة عملية إعادة الإعمار الشامل في سورية:

القطاع	التكلفة التقديرية (مليار دولار)	التمويل التقديري المطلوب
البنية التحتية (نقل، طاقة، مياه)	82	% 38
الإسكان	75	% 35
خدمات التعليم والصحة	23	% 11
الإنتاج (صناعة وزراعة)	36	% 16
إجمالي الاحتياجات	216 مليار دولار	% 100

مصدر الجدول (OCHA, 2024)

يتضح من الجدول أن تكلفة إعادة الإعمار تمثل ما يقارب عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الحالي، ما يجعل من المستحيل التمويل عبر الموارد الذاتية، وتشير المقارنة بين الجدولين (1) و(2) إلى أن تكلفة الإعمار تزيد عن قيمة الدمار نفسها بمقدار يقارب الضعف بسبب ارتفاع تكاليف إعادة بناء الأنظمة الاقتصادية، مما يدل على ضرورة إعادة دمج الاقتصاد السوري في النظام المالي الدولي.

1-5- الخطة الزمنية في إعادة الإعمار:

تمر عادةً عملية اعادة الاعمار حسب السياق الزمني بعدة فترات:[17،18]

المدى القصير (1-2 سنة): مشروعات إغاثية وإنسانية ملحة "زراعة - صناعات غذائية ودوائية"، ومشروعات ربحية مرتفعة، ومشروعات كثيفة العمالة، ومشروعات صغيرة أو متناهية الصغر.

المدى المتوسط (2-5 سنوات): مشروعات تصديرية بعد توفر الطلب المحلي ونقل التكنولوجيا وتطوير التعليم والبحث العلمي.

المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات): صناعات تكنولوجية متقدمة، وصناعات ثقيلة، والبنية التحتية والمرافق.

بالتزامن من التركيز على الجانب الاجتماعي في اعادة بناء رأس المال البشري ومواجهة التمزق الاجتماعي بالعمل على ترميم النسيج وبناء الثقة عبر العدالة الانتقالية وإعادة تأهيل خدمات الصحة والتعليم لضمان عودة النازحين.[48]

ثانياً: استراتيجيات إعادة الإعمار

2-1- الاستراتيجية السياسية العامة في إعادة البناء:

تقوم الاستراتيجية على أربعة مرتكزات أساسية:[20،19]

– استدامة الأمن والحفاظ على وحدة واستقرار الدولة، والعدالة والمصالحة، والرفاه الاجتماعي والاقتصاد، كما تقوم على قاعدة المصلحة الوطنية في تعزيز الرؤية الاستشرافية لإعادة البناء والتنمية أي إعادة بناء الانسان، وتعزيز منظومة وقيم الانتماء الوطني، ثم الانتقال إلى البناء الاقتصادي.

بالتالي ينبغي أن يرتكز ذلك على البعد الاقتصادي المادي والإنتاجي بدءاً من تأهيل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بعد إعادة بناء شبكات الطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، والعناية بالإنسان والمؤسسات التربوية والتعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات، وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية وإعادة تأهيلها والتركيز على عملية المصالحة والتسامح وضمان الاستقرار وتكريس الأمن الداخلي والاستقرار المجتمعي.

2-2- الاستراتيجية الاقتصادية العامة في إعادة الإعمار:

ترتكز أي استراتيجية لإعادة الإعمار على مبادئ وخطط هي:[21،7]

أن تكون وقائية تقوم بوضع الخطط المستقبلية لبحث موضوع الدمار ولا تكتفي بوضع الخطط فقط.

وأن تكون شاملة تعالج جميع الآثار الناتجة عن المشروع المراد إعادة إعماره على مختلف المستويات، ومختلف العناصر الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.

وتتميز بالاستدامة وتشمل خطط مرنة قابلة للتعديل والتكيف مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.

كل ذلك يتم ضمن إطار زمني عام يبدأ من مرحلة النزوح القسري وتأمين البدائل السكنية، إلى مرحلة الاغاثة الفورية وتوفير الاحتياجات الأساسية وتقدير الأضرار، مروراً بالبدء بإعادة التأهيل واستعادة كافة جوانب الحياة الطبيعية، لتنتهي بمرحلة اعادة الاعمار وبناء المساكن واصلاح البيئة الفيزيائية.

ويرى الباحثون أن معظم مقاربات إعادة الإعمار في سورية لا تزال أسيرة منطق المعالجة القطاعية الجزئية، وهذه الاستراتيجيات تتطلب تعاوناً دولياً ومحلياً وجهوداً مستمرة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام في سورية، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال القروض الدولية والمساعدات الخارجية والاستثمارات الخاصة عبر الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي، وإنشاء صناديق سيادية لإدارة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز بشكل شفاف ومستدام، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، والتي تلعب دوراً محورياً في إعادة بناء الاقتصاد السوري، بشرط توافر الظروف السياسية والأمنية المناسبة.

ثالثاً: التسلسل الزمني والأولويات:

نظراً لازدحام الاحتياجات ما بعد الحرب في ظل القدرات والتمويل والوقت المحدودة، هنا يجب تحديد:

3-1- الأولويات الاستراتيجية النظرية في برنامج إعادة البناء:

أ- الأولويات حسب سياق الحالة: فأولويات المستوى الأول توفير المناخ الاستثماري وأولويات المستوى الثاني خفض التضخم والاعتماد على المكاسب والعوائد الاقتصادية[22]، إذ تختلف من بلد إلى بلد، فمثلاً في لبنان كانت الأولوية بناء البنية التحتية وفي أفغانستان القطاع الأمني وفي سيراليون تشغيل الشباب لنزع السلاح وفي الكونغو تأمين السيطرة على الموارد الطبيعية.[13]

ب- الأمن أولاً، ثم التنمية وإعادة الإدماج المجتمعي ثم اعتماد مقاربة التنمية المحلية من خلال بناء السلم والأمن المجتمعي[13،23]

ت- إعادة البناء والهدم البنّاء من خلال: عدم العمل على إعادة بناء كل ما تم تدميره، وعدم الاكتفاء بإعادة بناء ما تهدم، وعدم الاكتفاء بالبناء دون استغلال فرصة القيام بالهدم البنّاء إن كانت عبر الاستفادة المالية من شراء مواد من الهدم بسعر أقل وبيعها بسعر عالي أو عبر الاستفادة التنظيمية بعد الهدم من تعديل استخدام صفة الأرض مثلاً من سكني إلى تجاري، وتجنب حصر عملية البناء بالجانب المادي.[24]

ث- تزامن البناء مع الإصلاح والانتعاش الاقتصادي.[13]

ج-التنمية المتوازنة وإعادة بناء البعد المكاني والتوازن الإقليمي باعتماد برنامج التنمية السكانية "التوزيع السكاني جغرافياً"، والبرنامج الوطني للتخطيط الإقليمي، وبرنامج حفظ التنمية الإقليمية والمحلية، وبرنامج رفع كفاءة الوحدات الإدارية "برنامج التنمية الريفية".[25]

ح-إعادة البناء والتنمية الإقليمية كرافعة للبناء عبر توزيع الاستثمارات بعدالة بين المحافظات، والعدالة في توزيع الدخل وتحسين المعيشة وتجنب تكرار أخطاء برامج اقتصادية سابقة، وإيجاد بيئة استثمارية تنموية جديدة.[24]

3-2- الأولويات التنظيمية في إعادة الإعمار:

الأهم قطاع البناء والإعمار ومنها: قطاع التعليم المعماري، قطاع الثقافة والإعلام المعماري، قطاع الدراسات والتصميم المعماري كأداة لتحقيق السلم الأهلي والتنمية المتوازنة، قطاع التنفيذ وتطوير تقانة وأدوات وآليات التشييد والإنشاء وتطوير المنتج المعماري، وتأكيد التراث الوطني المعماري بعيداً عن الاستشراق، ووضع حد لعشوائية البناء وللجائحة العمرانية واجتياح عذرية الأخضر وعدم السماح باجتياح الإسمنت والإسفلت على حساب الفضاءات العامة الخضراء وغير الخضراء.[10،26،27]

3-3- الأولويات الاقتصادية والخدمية في برنامج إعادة البناء:

تركز الاولويات، ولضمان استقرار المجتمع وتحفيز التعافي على: [8،9،10]

A – سرعة إعادة تأهيل وإصلاح البنى التحتية مع عدم وجود أرقام دقيقة عن حجم الأضرار فيه، والتي تعرضت لدمار كبير سواء كشكل جزئي أو كلي كشبكات المياه وشبكات الكهرباء والصرف الصحي وكذلك الجسور والطرقات مروراً بالمنافذ الحدودية سواء أكانت برية أو بحرية كالموانئ أو جوية كالمطارات[28]، ولذلك تبرز إعادة إعمار البنى التحتية كضرورة بالغة الأهمية في المرحلة المقبلة.

B – القطاع الزراعي نقطة البداية المثلى: الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد السوري، ثم الصناعات المرتبطة به، ثم القطاع الصناعي وبعدها السياحي وقطاع الخدمات.[8،29]

C – تطوير قطاع الصناعة بعدما أصابه من تدمير معامل وغيرها. [7،30]

D – وضع رؤية واضحة لدور الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لإعادة الإعمار في سورية:[31]

والأسباب الموجبة للشراكة من خلال:[32] نقل عبء التمويل إلى القطاع الخاص والاستغناء عن الاقتراض ونقل التكنولوجيا المتطورة من الخاص إلى العام، وتأهيل العمالة الوطنية.

دوافع الشراكة: [32،33]

- فوائد مالية: تخفيف العبء عن الموازنة وتحقيق جودة الأسعار.
- فوائد اقتصادية واجتماعية: توفير الخدمات والعناية بالإنسان والتربية بأسعار أقل وسرعة إنجاز المشاريع.

- فوائد سياسية: دور التنظيم والرقابة للحكومة وتحقيق الرفاه وبالتالي الاستقرار.

E – توزيع عادل لعقود إعادة البناء بين الشركات الوطنية والأجنبية.

V – تنمية الاقتصاد الوطني: كإحدى أولويات عملية إعادة الإعمار من خلال عودة تشجيع الإنتاج وتشجيع المشاريع بشتى أنواعها من متناهية الصغر إلى صغيرة ومتوسطة، والعمل على التدرج في النموذج الاقتصادي المسمى بنموذج الاقتصاد الحر بما يلائم طبيعة الاقتصاد السوري ويشجع المنتج المحلي.[34،9،18]

G – أهمية تأسيس الحوكمة الاقتصادية[2]: إعادة البناء يجب أن تكون شاملة وبمنهجية واضحة مع دور فعّال للسياسات الاقتصادية "التجارية والنقدية والمالية" ودور فاعل للدولة.[35]

وهنا لاحظ الباحثون أن غياب إطار وطني موحّد لتحديد الأولويات أدى إلى تشتت الجهود، الأمر الذي يكرّس اختلالات تنموية بدل معالجتها وأن إعادة الإعمار يجب أن تنطلق من قاعدة إنتاجية لا من اقتصاد استهلاكي أو خدمي قصير الأجل لما يعكسه ذلك من آثار ايجابية تمتد لتشمل الجوانب الأخرى المتعلقة بالمعيشة والتعليم والصحة وغيرها.

يبيّن الجدول (3) أهمية الأولويات وفق الأثر الاقتصادي الكلي:

الترتيب	القطاع	معامل الأثر على الناتج المحلي الإجمالي	التأثير المتوقع على الاقتصاد
1	الطاقة والكهرباء	1.92	تحفيز أعلى للإنتاج
2	النقل والطرق	1.71	تنشيط التجارة والأسواق
3	الزراعة والري	1.63	توظيف وأمن غذائي
4	المياه والصرف الصحي	1.54	استقرار اجتماعي وصحي
5	الإسكان	1.38	استقرار سكاني
6	التعليم	1.29	نمو طويل الأمد
7	الصحة	1.22	تحسين الإنتاجية البشرية

مصدر الجدول (UNDP, 2023)

يتضح من معامل المضاعف الاقتصادي أن إعادة إعمار الطاقة تخلق أثراً اقتصادياً يقارب ضعف قيمة الاستثمار نفسه، وعليه إن البدء بالإسكان والنقل وغيرها قبل الطاقة يؤدي إلى بطالة مقنّعة بالإضافة إلى انخفاض العائد التنموي للاستثمار.

رابعاً: الصعوبات والعقبات العامة التي تواجه إعادة الإعمار، من أبرز الصعوبات:

- إعادة الإعمار السياسي وتعزيز التسوية السياسية.
- إعادة الإعمار الأمني والتعافي إلى مستوى أعلى من خلال الاستقرار العام.
- إعادة الإعمار الاقتصادي والصعوبات التي تعترضه.[36]

4-1- ويمكن جدولة التحديات العامة، ضمن تحديات كبرى ومنها:

[2] هي ممارسة السلطات الاقتصادية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وتشمل آليات وإجراءات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، ويقومون بالوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم بالقرارات المتعلقة والمؤثرة في النشاط الاقتصادي للبلد وعلاقتها بالاقتصادات الأخرى.

– الحاجة إلى التمويل المالي[10]، وصعوبات التمويل الداخلي: وغياب الأوراق المالية الحكومية "البورصة"، والبنوك المتخصصة بالاستثمار والادخار والمصارف التنموية والعجز الكبير في الموازنة.

صعوبات التمويل الخارجي: وعدم وجود تصنيف ائتماني سيادي لسورية.

– التحديات غير المالية: حتى مع توافر التمويل تبرز تحديات مثل توافر المواد الخام اللازمة لعملية إعادة الإعمار المتمثلة في المواد الانشائية والكهربائية، كالحديد و والكابلات والمعدات الثقيلة وآليات البناء.

وهناك **تحديات صغرى** تتمثل في:[10]

– تحديد نقطة البداية: فهل سيتم البدء بإصلاح قطاعات محددة مثل قطاع الكهرباء، أم سيتم إعمار مدن كاملة، وهل هناك موارد بشرية ومالية كافية لدعم تنفيذ جميع هذه المشاريع في وقت واحد؟.

– اختيار النهج التنموي المناسب: التنمية ليست مجرد عملية مالية بل تتطلب تبني سياسات إدارية وهيكلية فعالة، فكل قرار إداري أو تنظيمي يحمل تكلفة بديلة.

– إقناع الفاعلين المحليين بإعادة الإعمار: حيث تنظر بعض الأطراف الفاعلة إلى إعادة الإعمار باعتبارها فرصة لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية.

– إشراك المجتمعات المحلية: لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية دون انخراط المجتمعات المحلية في العملية.

– ضعف البنية التحتية الداعمة للتنمية: حتى لو قرر بعض رجال الأعمال السوريين في الخارج العودة للاستثمار، فإنهم سيواجهون تحديات تتعلق بتوفير متطلبات قد تعيق قرار عودتهم من أهمها التمويل المتعلق بنقص السيولة وتقلبات سعر الصرف والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالأمن والاستقرار وتحديات متعلقة برأس المال البشري وهجرة العقول.

4-2- تحديات إعادة الإعمار الاقتصادية والاجتماعية:

إن اعادة الاعمار تحتاج وقت وتعاون واسع لإعادة الاقتصاد والمجتمع إلى طبيعتهما بسبب:[9،37،38]

a. أضرار الحرب وعواقبها في البنية التحتية بكل القطاعات.

b. اقتصاد الحرب:[15] تقلص الاقتصاد بشكل كبير بسبب الدمار المادي المباشر الذي سبّب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الحقيقي[3]، وخسارة عوامل الإنتاج وهروب الاستثمار ونقص العمالة[4].

c. النزوح والهجرة في رأس المال الاجتماعي والبشري والتخلي عن العقد الاجتماعي بسبب الشحن الطائفي الكثيف ويتم معالجة ذلك عبر مراحل من أهمها الحوار المجتمعي الحقيقي والمصالحة وضمان حقوق الملكية والعودة إلى الوظائف وفرض سيادة القانون على الجميع.[39]

d. تحدي دفع التعويضات:[40] تعد مسألة التعويضات جزءاً من برامج العدالة الانتقالية التي لا بدّ لسورية أن تتبعها في عملية إعادة بناء الدولة، وإعادة الثقة بينها وبين المجتمع، ويمكن تقسيم التعويضات قسمين رئيسين:

– تعويضات مباشرة: تكون عبر إعطاء أصحاب الملكيات التي دمرت بيوتهم مبالغ مالية.

[3] الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (Nominal GDP) يعتمد القياس على الأسعار الحالية للعام الجاري أما الإجمالي الحقيقي (Real GDP) مؤشر لقياس حجم الإنتاج وفقاً لأسعار سنة أساس محددة وثابتة.

[4] اقتصاد الحرب "war economy" مجموعة من إجراءات الطوارئ تتخذها الدولة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب.

– تعويضات غير مباشرة: وتكون بإتاحة الفرصة للشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وألا تكتفي الحكومة في عملية إعادة إعمار المناطق المدمرة بفتح المجال لشركات المقاولات الكبرى.

4-3- التحديات أمام التنمية المستدامة:

أ. سياسية خارجية: احتلال اسرائيل لأراضي سورية، واستمرار الإجراءات القسرية الأحادية.

ب. اقتصادية خارجية: نقص التمويل والدعم الدولي الفعال.

ت. سياسية واقتصادية داخلية: مشكلة النزوح الداخلي واستعادة التوازن السكاني والتماسك الاجتماعي وتحقيق المصالحة، وصعوبة إصلاحات مؤسسية في مجال الحوكمة والإصلاح المالي والنقدي بكل مستوياته و التضخم وانهيار العملة و خسائر الحرب.[7]

ث. تحديات أخرى، منها طبيعية: كنقص المياه، والتحدي الثقافي والقيمي عبر قبول الاختلاف ونبذ العنف، والتحدي الإحصائي والرصد والتقييم والمتابعة.[9،25]

إذ يبين الجدول (4) القيود والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة على إعادة الإعمار:

المؤشر	القيمة	الدلالة الاقتصادية	العام المرجعي
السكان تحت خط الفقر	90 %	ضعف الطلب المحلي	2024
البطالة التقديرية	50– 55 %	ضعف القدرة الإنتاجية	2024
تراجع الناتج المحلي منذ 2010	54 – %	انكماش هيكلي	2024
نسبة تراجع الليرة السورية (2011–2024)	> 99 % من قيمتها	تضخم شديد	2024
عدد النازحين واللاجئين	حوالي 12 مليون	فقدان رأس المال البشري	2024
نسبة الدمار في شبكة الكهرباء	60 % من القدرة	عائق صناعي رئيسي	2024
فجوة التمويل للإعمار	> 180 مليار دولار	استحالة التمويل الذاتي	2025

مصدر الجدول (ESCWA, 2024)

تُظهر المؤشرات السابقة أن سورية تعاني من حالة تعرف في الاقتصاد التنموي باسم فخ الدولة منخفضة الدخل، حيث يؤدي ضعف الاقتصاد إلى تعطيل الإعمار، والذي بدوره يؤدي إلى استمرار ضعف الاقتصاد.

في المجمل تواجه سورية تحديات تنموية هائلة، تتراوح بين نقص التمويل والاضطرابات الأمنية وصولًا إلى تحديد أولويات إعادة الإعمار، هذه التحديات تتطلب رؤية استراتيجية واضحة وإرادة سياسية واقتصادية وإعادة تعريف مفهوم إعادة الإعمار ليكون جزءاً من مشروع إصلاحي شامل، يربط بين الإعمار وإعادة بناء الثقة المجتمعية وتعزيز المشاركة المحلية في صنع القرار.

ويمكن العمل أولاً على العقبات الداخلية الاقتصادية منها خصوصاً ما يتعلق بضعف الحوكمة والمؤسسات وصولاً إلى الخارجية المتمثلة باحتياجات التمويل.

خامساً: قدرة سورية على مواجهة التحديات والصعوبات في عملية إعادة الإعمار:

5-1- صراع القوى العالمية على إعادة إعمار سورية:

تحليل بيئة القوى والمصالح الخارجية المهتمة أو المتدخلة الفاعلة في سورية ويمكن تصنيفها:[17،20،31]

المجموعة الأولى: الصين وروسيا، ويمكن الاستفادة من الصين في البنى التحتية والطرقات والجسور والموانئ وبناء المدارس والمساكن، ومن روسيا الاستثمار في الغاز والنفط ونقل التكنولوجيا، واستخراج الفوسفات، إضافة إلى استثمارات في قطاع الموانئ السورية.[41]

المجموعة الثانية: الولايات المتحدة ودول الغرب وتركيا عبر تقديم القروض أو المساعدات منها أو من الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية.

المجموعة الثالثة: دول الخليج والأردن ولبنان والاستفادة من عمليات الخدمات والنقل للشركات التي تريد إعادة الإعمار كالتي وقعت في منتدى الاستثمار السوري السعودي وشملت قطاعات البنية التحتية والاتصالات والصناعة والخدمات والطيران والعقارات.

5-2- قدرة الاقتصاد المحلي والنظام المالي في سورية مع المجتمع الدولي على الاستجابة لتمويل استراتيجية إعادة الإعمار:

ويتم البدء بمواجهة التحديات على الصعيد الاقتصادي المحلي من خلال: تحقيق الأمن لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وإصلاح البنية التحتية والخدمات، وإعادة التعافي الاقتصادي.[42،43]

وعلى مستوى النظام المالي فإن الوضع الاقتصادي السابق المتعلق بالقطاعات الزراعية والصناعية والمالية والبنية التحتية الأساسية حقق بعض النتائج الاقتصادية الجزئية لكنها لم تكن كافية، ويمكن العمل من خلال تجاوب الدولة اقتصادياً وخدمياً، وإدارة الأزمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً من خلال إصلاحات قانونية وتشريعية وليس فقط التركيز على المسار الأمني، واتباع سياسات إنفاق غير مستدامة من خلال ارتفاع الإنفاق الجاري من رواتب وتعويضات.[16،29]

في التحليل وجد الباحثون أن عملية إعادة الإعمار في سورية لن تكون عشوائية، بل تتطلب خططاً استراتيجية محكمة تشارك فيها العديد من الدول، مستفيدة من تجارب ناجحة نُفذت في دول أخرى استخدمت التكنولوجيا الحديثة، وكيف يمكن استثمار هذه التكنولوجيا في إعادة الإعمار؟

يعتقد الباحثون أن استخدام الذكاء الصناعي ونظم البلوك تشين[5] هو نموذج مفضّل لتوظيف الابتكارات في تسريع وتعزيز عملية إعادة البناء والذي يقلل نسبة الهدر بسبب الفساد بنسبة كبيرة ويخفض سنوات انجاز المشاريع "مثلاً تنفيذ مشروع يتطلب 5 سنوات في النظام التقليدي أما في البلوك تشين يحتاج 3.5 سنوات فقط"، مما يسهم في تحسين كفاءة توزيع الموارد ومراقبة المشاريع وضمان الشفافية في العمليات الإدارية والمالية.

فتطبيقات الذكاء الصناعي يمكن استخدامها لمراقبة العمليات وتحسين جودة الأداء وتقليل المخاطر، وحتى التنبؤ بالمخاطر المستقبلية بشكل كبير، مما يسهم في تحسين إدارة مشاريع إعادة الإعمار، لكن لتحقيق ذلك يلزم وجود بنية تحتية تقنية قوية تدعم هذا التحول الرقمي والعمل بشكل فوري على تعزيز البدء في تلك الاجراءات.

أما بالنسبة لتقنية البلوك تشين، فإن لها نوعين رئيسيين من التطبيقات: الأول يتعلق بالعملات الرقمية (Cryptocurrency) وإنشاء نظام مالي جديد يعتمد عليها، مع إمكانية لتطبيق هذه التقنية على مستويين: الحكومي والقطاع الخاص.

[5] البلوك تشين أو سلسلة الكتل هو نظام لسجل إلكتروني مشترك، آني ومشفر وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية والعقود والأصول المادية، ومعلومات سلسلة التوريد، وما إلى ذلك.

أما النوع الثاني، فهناك تطبيقات أخرى لتقنية البلوك تشين تتعلق بمجال التوثيق، إذ تمتلك هذه التقنية إمكانات واسعة في قطاعات مثل الإنشاءات والإسكان والتوثيق القانوني (الطابو)، والهويات وكتابة العقود الرقمية، مما يوفر حلولاً أكثر كفاءة.

خاتمة:

يمكن القول أن حجم الدمار والخسائر الاقتصادية والاجتماعية في سورية كبير جداً، وأن تحديد الأولويات يساعد في تدعيم عملية إعادة الإعمار والتي تواجه تحديات معقدة مثل محدودية الموارد وآثار القيود الاقتصادية السابقة وتفاوت الاحتياجات بين المناطق والتي تتداخل مع الأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية، مما يجعل عملية إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية مهمة شاقة تتطلب رؤية استراتيجية شاملة مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات والعمل على إصلاحات مؤسسية جذرية، ولا تعني فقط إعادة بناء ما تهدم بل تمثل فرصة فريدة لإعادة صياغة هيكلة الاقتصاد بطريقة أكثر استدامة وإن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي سيكون مفتاح النجاح في هذه المرحلة عبر الاستثمار والتعليم والابتكار حيث يكون الإنسان هو محور التنمية والأساس لبناء مستقبل يضع مصلحة المواطن في قلب كل مشروع.

النتائج و المناقشة:

– تؤكد النتائج أَن التحدي الحقيقي في إعادة إعمار سورية لا يكمن في حجم الدمار فقط، بل في كيفية إدارة الإعمار كمسار سياسي– تنموي.

– أنّ إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية تتصدر قائمة الأولويات الوطنية، لكونها الشرط الأول لإعادة الحياة الِاقتصاديّة والاجتماعيّة.

– أن إشكالية إعادة الإعمار في سورية لا تكمن في غياب الأولويات بقدرِ ما تكمن في تعارضها، ما يؤدي إلى نمط من إعمار مجزأ يفتقر إلى الرؤية الشاملة.

– أنّ العقبات الاقتصادية والمالية تمثل العائق الأكبر أَمام إعادة الإعمار، في ظل ندرة الموارد المحلية وتراجع الاستثمارات الأجنبية.

– أن أزمة التمويل ليست مشكلة مالية فقط، بل هي أزمة ثقة ناتجة عن غياب الشفافية وضعف الحوكمة وعدم وضوح الضمانات القانونية.

– أن غياب التسوية السياسية الشاملة يقوض أي جهود إعمارية مستدامة، إذ يبقى الإعمار رهين حالة عدم الاستقرار وتضارب الأجندات الدولية والإقليمية.

– إن النزوح وهجرة رأس المال الاجتماعي والبشري لأسباب عديدة، يقوض فرص اعادة الاعمار الاجتماعية في ظل غياب العقد الاجتماعي.

الاستنتاجات والتوصيات:

– تضافر الجهود الحكومية مع جهود المنظمات الدولية في عملية المسح الواسع والدقيق للمناطق المدمّرة في سورية، لما تمتلكه من الأدوات المتقدمة والخبرة الواسعة في هذا المجال.

– جلب التمويل الدولي والإقليمي، وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال وتحفيز عودة المستثمرين المحليين عبر الاعفاءات الضريبية والضمانات الاستثمارية، وهذا يتطلب وجود استقرار أمني وسياسي عبر وجود حكومة توافقية.

– اعتماد ترتيب أولويات البنية التحتية الأساسية بشكل تدريجي واستخدام تقنيات البناء منخفضة الكلفة كالطاقة الشمسية وغيرها.

– اعتماد إعمار موضعي منخفض الكلفة يركز على ترميم وحدات سكنية موجودة بدلاً من المدن الجديدة والمشاريع العملاقة مما يزيد الأثر الاجتماعي.

– إشراك المجتمع في عملية التخطيط عبر المجالس الأهلية والنقابات، وإشراك رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة المحلية في عملية إعادة الإعمار، مما يزيد من ثقة الناس بالدولة وقراراتها.

– اصلاح النظام المصرفي والنقدي وانشاء مصارف تنموية، تجديد الاطار القانوني للملكية العقارية بإنشاء سجل عقاري رقمي والاسراع بالتسويات القضائية بهذا الخصوص.

– اعادة بناء الروابط الاجتماعية عبر الحوارات الوطنية لتمكين المشاركة المجتمعية في عملية اعادة الاعمار وتعزيز العمل التطوعي.

Reference :

[1] N. Ayad, "A Proposed Methodology for the Reconstruction of the Gaza Strip," *Journal of Architecture and Planning*, (in Arabic), Vol. 28, No. 2, p. 10, 2016.

[2] "Post-War Syria: Countries Rush to Rebuild" *Al Jazeera Center for Studies*, (in Arabic), 2018. https://www.aljazeera.net/politics//

[3] L. Hammoud, and Dr. A. R. Hassani, "The Options Available for Financing Reconstruction in Syria", Master's Thesis, Damascus University, Faculty of Economics, (in Arabic), Damascus, pp. 11, 86, 2019.

[4] H. A. Issa, "The Reconstruction and Development Process in Syria," *Journal of Management and Economics Research*, (in Arabic), Vol. 1, No. 4, pp. 86-92, 2019.

[5] N. Al-Rabat, "Political Reform First – On Reconstruction in Post-Assad Syria," *Al-Furat Journal*, (in Arabic), 2025, Reconstruction in Syria: Challenges and Opportunities، Al-Furat Journal.

[6] M. Habib, "Reconstruction or Rebuilding?" *Al-Baath Bulletin*, (in Arabic), pp. 1, 3, 2014.

[7] *Syrian Future Movement*, "Rebuilding the Syrian Economy: Strategies and Opportunities," (in Arabic), 2025. https://sfuturem.org/en/2025/01/news-25-01-04-en/

[8] *Syrian Constitutional Party*, "The Syrian Agricultural Sector: From Self-Sufficiency to Imports and the Collapse of Production Components," (in Arabic), 2024. https://hds-p.org/

[9] J. Chami, "Syria and Reconstruction," *Syrian Future Movement*, (in Arabic), 2024. https://sfuturem.org/2024/09/syria-and-reconstruction//

[10] K. Al-Turkawi, "Economic and Developmental Challenges in Syria After the Collapse of Bashar al-Assad's Rule," *Lubab Journal for Strategic Studies*, (in Arabic), Issue 26, 2025.

[11] *World Bank Group*, "The Economics of Post-Conflict Reconstruction in the Middle East and North Africa," Middle East and North Africa Region, World Bank, (in Arabic), pp. 17–29, 2017.

[12] SYRIAN CITIES DAMAGE ATLAS", *Humanitarian library*, 2020. link: https://2u.pw/OOtBQfbs

[13] M. Bashir al-Lahham and A. K. Saleh, "Early Economic Recovery: A Methodological Approach to the Reconstruction and Development Process in Syria," *Damascus University Journal of Economic and Political Sciences* (in Arabic), Vol. 37, No. 4, pp. 127-130, 2021.

[14] I. Khoulani, "Challenges of Reconstructing Devastated Areas in Syria," *Arab Center for Contemporary Syrian Studies* (in Arabic), 2025

[15] S. Redaelli, M. Infanzon, L. L. M. Herrera, "Assessing the Extent of Monetary Poverty in the Syrian Arab Republic after a Decade of Conflict", policy Research Working Paper, *World Bank Group*, 2024.

[16] R. Nasr, Z. Mahshi, K. Abu Ismail, "The Syrian Crisis: Roots and Economic and Social Impacts," ed. Ali Abdel Qader, *Arab Policies*, (in Arabic), pp. 61, 66-165, 166, 2013.

[17] Dr. R. Siroub, "Financing Reconstruction in Syria," in *Economic Tuesday Seminar*, Damascus: Economic Sciences Association, (in Arabic), pp. 14-28, 31, 2017.

[18] L. Suleiman, "Reconstruction Priorities in Syria: An Effective Recovery Plan," *Al-Hurriya Newspaper*, (in Arabic), Syria, 2025, https://alhurriyah.sy/

[19] S. Abboud, "Comparative Perspectives on the Challenges of Reconstruction in Syria," *Malcolm Kerr-Carnegie Middle East Center*, (in Arabic), 2014.

[20] Dr. A. Suleiman, "The Philosophy of Development and Post-War Reconstruction," Policy Papers, (in Arabic), pp. 5-15, 16, 2019.

[21] S. Al-Halabi and Dr. A. S. Qassab, "Reconstruction Strategies After Wars and Disasters in Syria - The City of Hama as a Case Study," *Hama University Journal*, (in Arabic), Vol. 1, No. 2, p. 103-105, 2018.

[22] I. S. Dhiab, M. B. Al-Lahham, "Early Economic Recovery: Strategies and Models - A Methodological Approach as an Introduction to the Reconstruction Process - Economic Contributions to Reconstruction in Syria," Damascus University - Faculty of Economics, (in Arabic), Damascus, pp. 12, 13, 2018.

[23] B. Mahli, " Conflict recovery: Challenges and prospects for reconstruction and stability", * Policy Center for the New South * SYRIA'S POST, Morocco, N° 22/25 – p. 5،9, 2025.

[24] L. H. Issa, "Regional and Sectoral Development as Determinants of the Reconstruction Process in Syria: Economic Contributions to Reconstruction in Syria," Damascus University - Faculty of Economics, (in Arabic), Damascus, pp. 2-6, 2018.
[25] *Planning and International Cooperation Commission*, "First Voluntary National Review on the Sustainable Development Goals 2020," Damascus, (in Arabic), pp. 72-75, 2020.
[26] "The Rwandan Post-Conflict Reconstruction Experience: Lessons Learned and Prevention Strategies," Policy Center for the New South website (in Arabic), published April 18, 2023, accessed January 2, 2026, link: https://2u.pw/fe7nKF4U
[27] Dr. S. Hassan, "On Reconstruction: Between Dismantling and Re-establishing the Wall's Foundations," Damascus Papers Series (in Arabic), No. 9, pp. 8-23, 2018.
[28] M. Kiki, Dr. A. R. Buadakji, "Financing Investment in Infrastructure During the Reconstruction Phase in Syria," Master's Thesis, Damascus University, Faculty of Economics, Damascus, Syria, (in Arabic), p. 72, 2016.
[29] W. Al-Jardi, "How Can Syria Be Reconstructed in Light of Lack of Funding and Divergent Estimates?", (in Arabic), 2025. https://arabic.euronews.com/
[30] F. Al-Lahham, "A Vision for Rehabilitating Syrian Industry," Economic Sciences Symposium, Economic Sciences Association, (in Arabic), Damascus, 2016.
[31] Middle East Report, "Ways out of Europe's Syria Reconstruction Conundrum," International Crisis Group, Brussels, pp. 4-8,9, 2019.
[32] Dr. M. Saqour, R. K. Almaz, "Strategic Partnerships Between the Public and Private Sectors in the Reconstruction Phase: An Analytical Study of Partnerships in the Telecommunications Sector in Syria," *Damascus University Journal of Economic and Political Sciences*, (in Arabic), Vol. 38, No. 1, pp. 251-253, 2018.
[33] J. A. Ibrahim, "Reconstruction and Development After Conflicts," *Al-Nabaa Information Network*, (in Arabic), p. 2, 2018.
[34] R. Khaddour, "Failures of Regional Development in Syria," in *Economic Sciences Symposium*, Damascus: Economic Sciences Association, (in Arabic), p. 2, 2010.
[35] P. Collier, "Post-Conflict Recovery: How Should Policies Be Distinctive?" *Oxford University*, (in Arabic), 2007.
[36] The Union Center For research and development, "The Belt and Road Initiative and Post-War Reconstruction in Syria: An Assessment of the Current Situation and Prospects," *International Association of Experts and Political Analysts* (in Arabic), Beirut, Lebanon, 2023. Retrieved from https://apa-inter.com/
[37] Sh. Devadas, I. Elbadawi, N. V. Loayza, " Growth after War in Syria, Policy Research Working Paper", *Development Research Group*, 2019.

[38] Asseburg, M, "Reconstruction in Syria Challenges and Policy Options for the EU and its", *German Institute for International and Security Affairs* Berlin, pp. 18-21, 2020.
[39] "Losses from the War and Potential Recovery in the Aftermath", *World Bank Report*, p 10-13, 2021.

[40] The Pinheiro Principles, "United Nations Principles on Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons", *reliefweb*, 2005, link: https://2u.pw/

[41] Abdolmajid, M, "Iran And The Reconstruction Of Syria". (J. Enzo, Ed.) p. 6, 2019.
[42] M. Yassin, "Restructuring Economic Policies According to the Determinants of Reconstruction", Master's Thesis, University of Damascus, (in Arabic), Damascus, Syria, pp. 46-127, 2018.
[43] M. O. Agha, M. Talaa, and others, "Economic Recovery in Syria: Map of Actors and Assessment of Current Policies", *Omran Center for Strategic Studies*, (in Arabic), p. 120, 2019.
[44] A. Al-Khatib, "Strategic Reconstruction in Syria: Turning Challenges into Opportunities," *research paper*, (in Arabic(, 2024.
https://www.infosalam.com/syria/syria-studies/strategic-reconstruction-syria
[45] J. Al-Ahmar, N. Nano, "Proposing a Strategy for Reconstruction After Disasters and Wars" (A Case Study of Reconstruction Strategy in Syria), *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies*, Latakia, Syria, (in Arabic), Volume 39, Issue 5, 2017.
[46] Josephin Rezk, Oriol Pons, and Carlos Muñoz-Blanc, " Evaluating Sustainability in Post-Conflict Reconstruction: A Case Study of Blast-Damaged Buildings Without Structural Collapse Risk in Syria ", *Buildings Magazine*, 15 (3), 369, 2025.
https://doi.org/10.3390/buildings
[47] Samy Akil, Karam shaar, "The Red Draqon in the Land of Jasmine: An Overview of China's Role in the Syrian Conflict", *Policy and Operations Research Center*, Türkiye, 2021.
[48] A. Al-Mithqal, "Social Reconstruction in Syria: Between a Good Society and a Strong State," Syrian Dialogue Center, *Rawaa Magazine* (in Arabic), Issue 31, 2025.
[49] Ziad Arabsh, Ahmed Saleh "The Strategic Framework for Reconstruction in Syria: Theoretical Foundations, National Approach and Policy Integration", * Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences* (in Arabic) Volume 35-Issue 1-2019.
[50] Nour Matanios Abboud, "A Study of Some Reconstruction Experiences and Their Adaptation to Human Needs",* Journal of Engineering Sciences and Information Technology* Volume (4), Issue (1): 30 Mar 2020.

الجداول

- World Bank. "Syria rapid damage and needs assessment (RDNA) 2011–2024". Washington, DC: World Bank Group. 2025
- World Bank. "Macro poverty outlook: Syrian Arab Republic (April 2024)". Washington, DC: World Bank Group. 2024
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). "Humanitarian needs overview: Syrian Arab Republic 2024". New York: United Nations. 2024
- United Nations Development Programme (UNDP). Syria: Socio-economic impact assessment and recovery framework. New York: UNDP Regional Bureau for Arab States. 2023